بزيادة 2.8 % على أساس سنوي

«بيتك»: 40.4 مليار دينار إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية في مايو 2020

الائتمان استحوذ على 92.3 % من ودائع القطاع المصرفي مقتربا من أعلى حصة منذ 2009

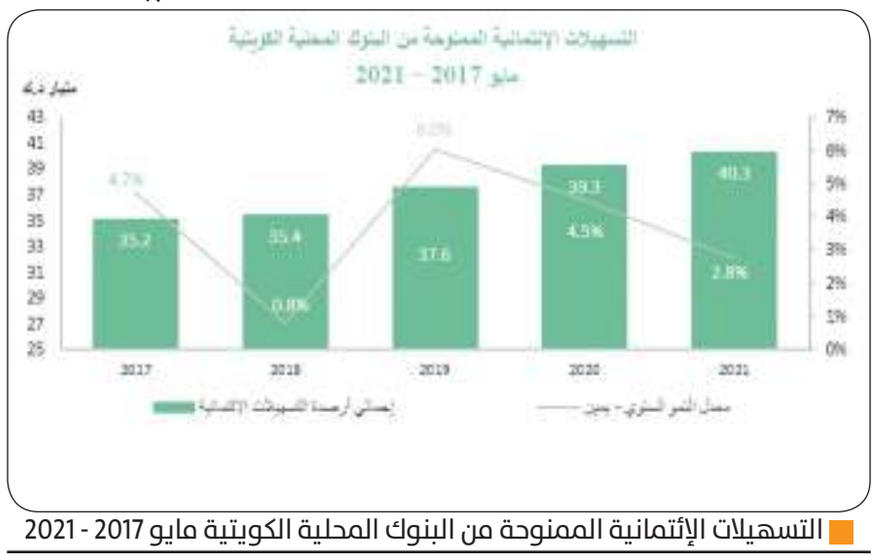

التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية الكويتية مايو 2017 - 2021

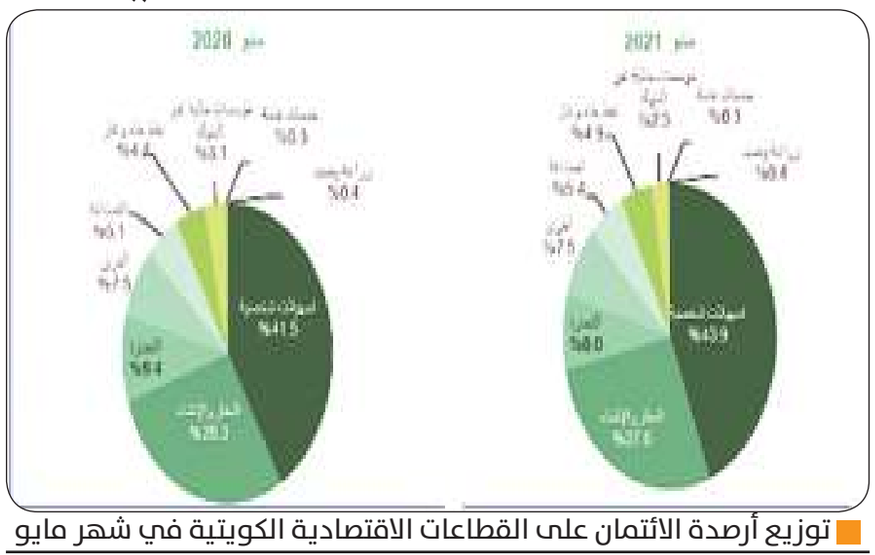

توزيع أرصدة الائتمان على القطاعات الاقتصادية الكويتية في شهر مايو

تشكل التسهيلات الشخصية 43.9 % من الائتمان بأعلى حصة بين القطاعات الاقتصادية مع تجاوزها 17.7 مليار دينار بنمو سنوي 8.7 %.

حصة قطاعي العقار والإنشاء بلغت 27.6 % من الائتمان ويبلغ الممنوح لهما 11.1 مليار دينار

انخفض الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك إلى حوالي 937 مليون دينار بنسبة 22.4 % أساس سنوي

تراجع حصة الائتمان لقطاع التجارة إلى أدنى مستوياتها ومثلت 8.0 % من إجمالي الائتمان مع انخفاض رصيدها إلى 3.2 مليارات دينار

بلغ الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز 1.96 مليار دينار بزيادة 6.7 % على أساس سنوي

تناول تقرير لبنك بيت التمويل الكويتي "بيتك" ، تطور النشاط الائتماني في الكويت، ونصيب القطاعات المختلفة من هذا التطور.

وجاءت تفاصيل التقرير على النحو التالي :

إجمالي التسهيلات الائتمانية :

أبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند حدود 1.5٪ أي أدنى مستوياته، مع استمرار تطبيق مجموعة الإرشادات، وحث البنوك على التمويل وفق ضوابط محددة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية المتضررة، كما أقر قانون ضمان التمويل.

ويواصل رصيد الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية حالة من الاستقرار، في ظل إجراءات التحفيز السابقة والسياسة النقدية التوسعية ، مرتفعاً بنهاية مايو بحدود 2.8% مقابل نمو سنوي مماثل بنهاية الشهر السابق له، ومازال الائتمان الممنوح عند حاجز 40.4 مليار دينار في مايو 2021 مقابل 39.3 مليار دينار في مايو 2020.

وقد حصلت القطاعات الاقتصادية على تمويل بحوالي 132 مليون دينار في مايو ، فيما نجحت البنوك في جذب ودائع بنحو 146.5 مليون دينار.

ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية على أساس سنوي بحوالي 1.4 مليار دينار أي بنسبة 8.7% في مايو وهى أعلى نسبة زيادة خلال نحو 5 سنوات، وتجاوز حجمها 17.7 مليار دينار للمرة الأولى ، وارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاعي العقار والإنشاء برابع أعلى قيمة بين القطاعات ، بحوالي 31.7 مليون دينار بنسبة 0.3% مع بلوغ رصيد الائتمان لهذين القطاعين 11.1 مليار دينار في مايو 2021.

وقد ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة بأعلى حصة منذ 2016 بنسبة 9.2٪ بلغت 185 مليون دينار مرتفعاً إلى حوالي 2.2 مليار دينار، وارتفعت أرصدة الائتمان إلى النفط الخام والغاز إلى حوالي 1.96 مليار دينار بنمو قدره 124 مليون دينار بنسبة 6.7% وهو مستوى منخفض من النمو خلال عامين ونصف بعدما كانت تزيد بمعدلات تفوق 30% في هذه الفترة، فيما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاعات "أخرى" بنحو 74 مليون دينار أي 2.5%، وتجاوز الائتمان الممنوح لهذه القطاعات 3 مليارات دينار (تمثل 7.5% من إجمالي الائتمان). وارتفع الائتمان إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك الى 21.9 مليون دينار بزيادة مليوني دينار بنسبة 10.1% على أساس سنوي.

وتراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة على أساس سنوي بحوالي 470 مليون دينار بنسبة 12.7% وهي الأعلى منذ 2003، وبلغ رصيدها 3.2 مليارات دينار (يمثل أدنى حصة من إجمالي الائتمان وقدرها 8.0%)، وتراجع رصيد الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك لأدنى مستوى مقترباً من 937 مليون دينار منخفضاً بنحو 270 مليون دينار بنسبة 22.4%. وفي قطاع الخدمات العامة تراجع الائتمان الممنوح له على أساس سنوي إلى 123.2 مليون دينار بنسبة 5.9% وبما قيمته 7.7 مليون دينار.

تشكل التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، ومازالت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية عند أعلى مستوياتها حين مثلت 43.9% من إجمالي الائتمان الممنوح بنهاية مايو، وتعد أعلى مقابل حصة شكلت 41.5% في مايو العام الماضي ، فيما انخفضت حصة قطاعي العقار والإنشاء معاً إلى حدود 27.6% في مايو 2021 مقابل 28.3% من إجمالي الائتمان الممنوح في نفس الشهر العام الماضي، بالتالي تحسنت حصة القطاعات الثلاثة قليلاً حين مثلت حوالي 71.5% من إجمالي الائتمان الممنوح في مايو مقابل 71.4% في أبريل وحصة 69.8% في مايو 2020.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية أربعة أنواع كما يلي:

الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، ارتفعت حصتها إلى 74.3% في مايو مقابل 74.0% في أبريل وحصة مثلت 73% في مايو 2020، بينما شكل النوع الثاني من حيث حجم التمويل الموجه لشراء أوراق مالية ، وقد انخفضت حصتها إلى 14.3% في مايو مقابل 14.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أبريل وهي أدنى من حصة شكلت 15.8% في مايو العام الماضي.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه مازال يمثل حوالي 9.2% من التسهيلات الائتمانية الشخصية للشهر الثاني على التوالي مقابل حصة 9% في مايو 2020، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وتمثل القروض الشخصية الأخرى خلال شهري مايو وأبريل 2.2% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي دون تغير عن حصتها بنفس الشهر العام الماضي.

تقترب التسهيلات الائتمانية المقسطة من حاجز 13.2 مليار دينار بنهاية مايو مرتفعة بحوالي 1.3 مليار دينار بنسبة زيادة 10.6% على أساس سنوي وهي الأعلى خلال نحو 5 سنوات، وارتفعت حصة الائتمان المقسط إلى أعلى مستوياتها ممثلة32.6% من إجمالي الائتمان. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بحدود 109 مليون دينار في مايو أو 0.8% عن أبريل الذي سجل نمواً شهرياً مقارباً.

تصل التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى حوالي 2.5 مليار دينار منخفضة على أساس سنوي 1.9% في مايو ، بعد أن تراجعت بنسبة سنوية 2% في أبريل، وبالتالي تراجع رصيدها بنسبة شهرية 1.6% في مايو 2021. وانخفضت حصتها إلى 6.3% من إجمالي الائتمان بنهاية مايو مقابل 6.6% لحصتها في مايو 2020.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، والائتمان الممنوح لهذا الغرض يفوق 1.6 مليار دينار بنهاية مايو 2021 مواصلاً تسجيل معدل زيادة سنوية ، فيما تسارعت هذه الزيادة الى 11.4% في مايو مقابل زيادة قدرها 10.1% في أبريل لكنها أدنى كثيراً من نموه السنوي البالغ 22.1% في مايو 2020، بينما تحسن حجم القروض الشخصية الاستهلاكية بحدود 0.9% عن حجمها في أبريل الذي ارتفع بنسبة مقاربة على أساس شهري. ومازالت تشكل 4% من إجمالي الائتمان دون تغير شهري في مقابل حصة مثلت 3.7% في مايو 2020.

تباطأت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء مسجلة نمواً سنوياً نسبته 0.3% في مايو وهو أدنى نمو سنوي خلال عامين ونصف، وكان قد سجل 6.1% بنهاية مايو العام الماضي ، وبلغ الائتمان الممنوح للنشاط العقاري 11.1 مليار دينار بنهاية مايو ، في ظل إجراءات اتخذها بنك الكويت المركزي لتنشيط هذا القطاع الهام وزيادة نسبة التمويل الممنوحة له ولتطوير العقارات السكنية نسبة إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير، في حين انخفض الائتمان لهذين القطاعين بشكل طفيف على أساس شهري بحدود 0.5% أي حوالي 56 مليون دينار.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة حوالي 3.2 مليار دينار، مسجلة تراجعاً سنوياً 12.7% مقابل انخفاض 9.6% في ابريل، برغم جهود دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات تحفيز الائتمان ، ومع إقرار تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر أخرى خلال عام 2021، أما على مستوى الأداء الشهري فقد انخفض الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع بنسبة 0.8% في مايو بعد ارتفاعه بشكل محدود 1.3% في أبريل على أساس شهري.

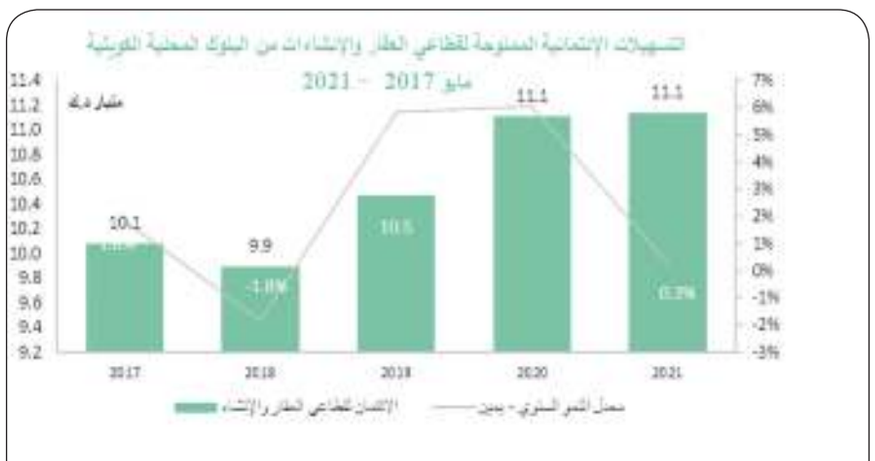

التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعي العقار والإنشاءات من البنوك المحلية الكويتية مايو 2017 - 2021

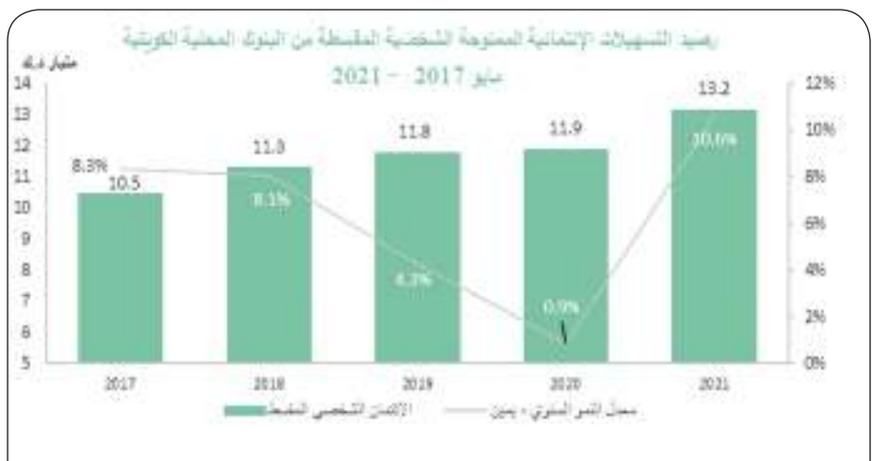

رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة الشخصية المقسطة من البنوك المحلية الكويتية مايو 2017 - 2021

بارتفاع بنسبة 76 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي

2.5 مليار درهم صافي أرباح بنك أبوظبي التجاري عن النصف الأول من 2021

أبوظبي : أعلن بنك أبوظبي التجاري أمس عن نتائجه المالية عن الربع الثاني من العام 2021، كاشفاً عن تسجيل أداء مالي قوي للربع الثاني من العام 2021 ، وارتفاع الدخل من غير الفوائد وتحسن في نسبة التكلفة إلى الدخل.

وأوضحت المؤشرات الرئيسية للأداء المالي للربع الثاني من العام 2021 ، أن صافي الأرباح بلغ 1.402 مليار درهم عن الربع الثاني من العام 2021 بارتفاع بنسبة 14 % مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 وبارتفاع بنسبة 25 % مقارنة بالربع الأول من العام 2021.

كما بلغ صافي الدخل من الفوائد 2.315 مليار درهم بانخفاض بنسبة 1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 وبارتفاع بنسبة 9 % مقارنة بالربع الأول من العام 2021.

وارتفع الدخل من غير الفوائد ليبلغ 840 مليون درهم بارتفاع بنسبة 41 % مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 وبنسبة 5 % مقارنة بالربع الأول من العام 2021 نتيجة ارتفاع الدخل من عمليات تداول العملات الأجنبية والرسوم الإدارية.

وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 33.4 % في الربع الثاني من العام 2021 بتحسن بمقدار 150 نقطة أساس مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 نتيجة ارتفاع العوائد، وتحقيق وفورات من الاندماج (Merger Synergies)، والاستفادة من مستويات الكفاءة التي اتاحها برنامج التحول للصيرفة الرقمية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات إضافية لضبط التكاليف.

كما بلغت قيمة المخصصات 678 مليون درهم بارتفاع بنسبة 1 % مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 وبانخفاض بنسبة 4 % مقارنة بالربع الأول من العام 2021.

وفي تعليقه على الأداء المالي للبنك، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي التجاري خلدون خليفة المبارك : نجح بنك أبوظبي التجاري في مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ليحقق أداء مالياً قوياً خلال النصف الأول من العام 2021. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التزام البنك بتنفيذ استراتيجيته الخمسية مما أدى إلى تسريع وتيرة التحول للصيرفة الرقمية، وتنمية قطاعات أعمال جديدة، وتحسين مستويات الكفاءة على مستوى المجموعة.

وجاء نمو صافي أرباح البنك نتيجة زيادة تنويع مصادر الإيرادات والنهج المنضبط في إدارة المخاطر والتكاليف. ومع استمرار تحسن بيئة الأعمال، توفر الميزانية العمومية القوية للبنك والمستويات الجيدة للسيولة ورأس المال، أسساً قوية لمواصلة تحقيق النمو واستشراف المستقبل.

وعلى مدى فترة تفشي الجائحة العالمية، أبدى بنك أبوظبي التجاري التزاماً بدعم كافة الأطراف المعنية ولا سيما العملاء والمجتمع ككل. وكان ذلك نابعاً من ثقافة راسخة ترتكز على شعورنا بالمسؤولية كأفراد وكمؤسسة، مع اتباع أفضل ممارسات الحوكمة. وهذا ما مكّن البنك من الحفاظ على مكانته الريادية في القطاع المصرفي، ومواصلة دوره المهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

من جانبه، قال علاء عريقات، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري : تواصل مجموعة بنك أبوظبي التجاري تحقيق أداء مالي قوي، والحفاظ على رؤية واضحة في توفير أعلى مستويات الخدمة للعملاء. ويسرني الإعلان عن ارتفاع صافي أرباح البنك بنسبة 14 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 1.402 مليار درهم في الربع الثاني من هذا العام، ما يمثل ارتفاعاً في العائد على متوسط حقوق المساهمين بنسبة 13.1 %.

وانعكست قدرة البنك في التكيف سريعاً مع التحديات خلال هذه الفترة على مجموعة واسعة من المؤشرات الرئيسية، بمافي ذلك النمو المستدام لودائع العملاء في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وانخفاض تكلفة الأموال، وزيادة الدخل من الرسوم، وتسارع وتيرة التحول للصيرفة الرقمية، بالإضافة إلى التحسن المستمر في نسبة التكلفة إلى الدخل.

خلدون خليفة المبارك